



تطبيع العلاقات التركية - الأرمنية دراسة في المواقف الإقليمية والدولية

أ.م. د. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي

قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

شهدت العلاقات التركية - الأرمنية ومنذ عام بداية لانفراج سياسي بين البلدين، والتي كانت قد قطعت منذ عام ، وانطلاقاً من مبدأ "تصفير المشكلات" الذي اعتمدته الدبلوماسية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا عام ، فقد سعت الحكومة التركية باتجاه حل مشاكلها مع أرمينيا، وقد تمكنت حكومتي البلدين من التوصل الى اتفاق عام يمهّد لعودة العلاقات بين البلدين، لكن هذا الاتفاق واجه معارضة شديدة من قبل برلمانيي البلدين، وكان سبباً في تجميده. وقد نالت جهود ومسااعي تركيا دعم وتأييد عدد من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بينما تحفظت وعارضت دول أخرى هذا التقارب ومنها روسيا الاتحادية وأذربيجان، وهذا ما يتضمنه البحث.

مقدمة

كان لمسااعي وجهود تركيا وأرمينيا في إعادة واستئناف الحوار بينهما بهدف تطبيع علاقاتهما الثنائية المقطوعة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، ردود فعل ومواقف إقليمية ودولية بين المؤيد والداعم لهذا التطبيع، وبين الرافض والمعارض المشروط لإعادتها. وقد حظيت مسااعي تطبيع العلاقات الثنائية بين تركيا وأرمينيا باهتمام كبير من قبل العديد من الدبلوماسيين ووسائل الإعلام العالمية، نظراً لما تشكله هذه القضية من أهمية سياسية وتاريخية للبلدين بصورة خاصة، ونظر التاريخ الصراع



الطويل بينهما والاتهامات الأرمنية لتركيا بارتكاب "المجازر الجماعية بحق الأرمن" إبان حكم الدولة العثمانية لازالت قائمة لحد الآن: لذلك كانت محاولات التطبيع من قبل البلدين خطوة مهمة باتجاه استئناف العلاقات الثنائية.

و لأهمية هذا الموضوع وانعكاساته على دول منطقة جنوب القوقاز وأهميته بالنسبة لعدد من الدول الكبرى، يأتي هذه البحث ليسلط الضوء على مواقف عدد من دول منطقة القوقاز والدول الكبرى من مساعي وجهود تطبيع العلاقات الثنائية التركية- الأرمنية، ومدى اهتمام هذه الدول بهذا التطور في العلاقات التركية- الأرمنية، ومدى استفادتها منه بناء على مواقفها من هذه المحادثات والحوارات.

عليه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور تناول الأول المحددات أو المرتكزات الأساسية التي اعتمدتها تركيا في سياستها تجاه دول منطقة القوقاز عامة وأرمينيا خاصة إبان عهد حكم حزب العدالة والتنمية، فيما تناول المحور الثاني من البحث دراسة العلاقات التركية- الأرمنية ومحاولات التطبيع التي تبنتها الدولتان وخاصة في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية (-)، أما المحور الثالث فتضمن مواقف عدد من دول الإقليمية ذات العلاقة بالموضوع من جهود ومحاولات التطبيع، مع التركيز على مواقف الدول التي ترتبط مصالحها بأوضاع منطقة القوقاز ومدى استقرارها ومنها تطبيع العلاقات التركية- الأرمنية، ومنها مواقف كل من أذربيجان وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

أولاً: أسس السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية

اعتمدت تركيا ومنذ تسلم حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ، على مبدأ (المبادرة الدبلوماسية) في سياستها الخارجية، وانتقلت إلى سياسة المبادر في معالجة الأحداث



- والمشاكل لا المنتظر أو المشاهد لها، وقد أشار الرئيس التركي عبدالله غول - (Abdullah Gull) إلى هذا المعنى بالقول "إن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة، يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها، وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها وتؤثر به"، وكثيراً ما كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان (Recep Tayip Erdogan) يقول: "إن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة بل يجب أن تكون لاعباً على أرض الملعب"^(١) وقد كانت منطقة القوقاز إحدى مجالات السياسة التركية هذه. من هذا المنطلق بنت تركيا سياستها الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية على أسس ومبادئ أهمها:
- التوازن بين الأمن والديمقراطية أو الحرية، حيث حاولت تركيا منذ عام نشر وترويج مبدأ الحريات المدنية دون التفريط بالأمن.
 - سارت تركيا في سياستها الخارجية وفق مبدأ (تفسير المشاكل) مع الدول المجاورة لها و بناء علاقات أكثر انسجاماً وتعاوناً مع تلك الدول.
 - اعتمدت سياسة تركيا الخارجية في المحيط الإقليمي على مبدأ أهمية توفير الأمن للجميع، وإقامة منطقة مستقرة خالية من المشاكل التي تؤثر في استقرارها وتدفع باتجاه زعزعة أمنها واستقرارها، واتبعت في ذلك سياسة الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والتعايش الثقافي المتعدد.
 - ٤- اتبعت تركيا في سياستها الخارجية على تعدد الأبعاد في التعامل السياسي وإقامة علاقات مع دول ذات تأثير في الساحة الدولية وعدم حصرها بجهة واحدة، وجعل هذا التعامل أساساً للتعاون والتكامل لا التنافس.
 - سارت تركيا في سياستها الخارجية وخاصة بعد عام ٢٠٠٢ وفق مبدأ وسياسة "الدبلوماسية المتناغمة" وتغير أدائها الدبلوماسي وفقاً لهذا المبدأ، وأصبحت ذات حضور في استضافة وحضور المؤتمرات الدولية.



- تجاوزت تركيا في سياستها الخارجية مبدأ أن تكون حلقة وصل أو دولة جسرية بين طرفين دون أن تكون طرفاً مؤثراً في أحدهما، بل والانتقال والعمل وفق مفهوم الدولة المؤثرة القادرة على معالجة الأحداث والإشكاليات والتواصل من خلال طرح الأفكار والحلول في المحيط الإقليمي والعالمي^(٢).

عليه أخذت تركيا بتوسيع نفوذها واستثماراتها في منطقة جنوب القوقاز وعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي منذ عام ٢٠٠٢ وكان التحدي الأكبر لها في هذا الجانب هو العلاقات مع أرمينيا، ومع ذلك سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز مكانها في المنطقة كقوة إقليمية وسعت باتجاه تطبيع علاقاتها مع أرمينيا.

ثانياً: محاولات تطبيع العلاقات وانعكاساتها الإيجابية على البلدين

بلا شك إنَّ عامل الاستقرار والتطور والازدهار والتعاون في علاقات تركيا السياسية والاقتصادية في منطقة جنوب القوقاز، هو أمر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لتركيا، وعليه سعت تركيا في إتباع سياسة الانفتاح والتقارب إزاء دول المنطقة من أجل تعزيز نفوذها ومصالحها إلى أبعد مدى ممكن، والعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في محيطها الإقليمي وبضمنها منطقة القوقاز، التي حرصت تركيا إبان العشر سنوات الماضية على العمل على أن تكون هذه المنطقة على أكبر قدر من الاستقرار الذي يشجع على تأمين استمرار تدفق إمدادات الطاقة من هذه المنطقة وعبر تركيا، التي تطمح أن تكون مركزاً مهماً لتصدير الطاقة. وعليه فإن ضمان الاستقرار الدائم لمنطقة القوقاز أصبح من أولويات واهتمامات السياسة الخارجية التركية واحد استراتيجياتها^(٣).

من ناحية ثانية إن الاضطراب الذي أصاب المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ والتي يعبر من خلالها النفط والغاز الطبيعي من بحر



قزوين إلى أوروبا، شكل مصدر قلق لتركيا التي تسعى إلى أن تكون مركزاً للطاقة، لذلك فإن ضمان الاستقرار الدائم لمنطقة القوقاز أصبح أحد الاهتمامات الإستراتيجية المهمة بالنسبة لتركيا. كما أن الافتقار إلى العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وأرمينيا يعرض للخطر جهود تركيا لأن تصبح زعيماً إقليمياً وكذلك محاولاتها في التوسط لحل الصراعات الطويلة في المنطقة والنزاع على ناكورنو كاراباخ(*) خير دليل على ذلك. وكان لحرب القوقاز في آب بين روسيا وجورجيا(**) دور في تغيير الموازين الإقليمية، وصبت في خدمة دفع عملية التطبيع بين تركيا وأرمينيا، لاسيما وأنها أثبتت مدى المخاطر المترتبة على الاعتماد على جورجيا فيما يتعلق بالنقل والمواصلات، عندما تم تعليق عمل جميع مشاريع نقل الطاقة والمواصلات عبر جورجيا خلال فترة الحرب، وأصبح هناك إمكانية لأن تكون أرمينيا طريقاً بديلاً فيما يخص نقل النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا من بحر قزوين أمراً أكثر احتمالاً، وهذا أوجد دوافع جديدة لتركيا لتفتح حدودها مع أرمينيا كي تكون طريقاً بديلاً لخطوط نقل الطاقة. أصبحت قضية تطبيع العلاقات التركية-الأرمنية عنصراً مهماً في بروز نظام جغرافي سياسي جديد في منطقة القوقاز، وبلا شك إن هناك عوامل وأسباب دفعت كلا الجانبين إلى هذا التقارب ومحاولات التطبيع بين البلدين، فتركيا رغبت بفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع أرمينيا للأسباب التالية:

أولاً: إن تطبيع العلاقات مع أرمينيا قد يعمل على تعزيز الوضع الجيوسياسي لتركيا في منطقة القوقاز.

ثانياً: من الممكن أن يدعم هذا الانفتاح والتطبيع مع أرمينيا الموقف التركي في مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من خلال الإثبات لدول الاتحاد بأن تركيا يمكن أن تكون عاملاً مهماً في ضمان الأمن في منطقة بحر قزوين والبحر الأسود ومنطقة القوقاز عامة.





ثالثاً: بالنسبة لتركيا فإن إقامة علاقات جيدة مع أرمينيا قد يقضي أو ينهي على العوامل والأسباب التي كانت الأساس في توتر وانقطاع العلاقات بين البلدين، فضلاً عن أن هذا الانفتاح قد يزيل العامل الأكثر تأثيراً وإزعاجاً في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو السبب في إحداث الفوضى في علاقات أنقرة مع واشنطن، وذلك من خلال إمكانية الاعتراف "بالإبادة الجماعية" للأرمن من قبل المشرعين الأمريكيين^(٤).

رابعاً: فضلاً عما سبق فإن الافتقار إلى العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وأرمينيا يعرض للخطر جهود تركيا وسعيها لأن تصبح زعيماً إقليمياً، وكذلك محاولاتها في التوسط لحل الصراعات الطويلة في المنطقة^(٥).

- أما بالنسبة لأرمينيا فإنها رغم تجاوزها للحصار التركي لها، فإنها مع ذلك بلد صغير وضعيف نسبياً وبحاجة إلى تقوية موقفها سياسياً واقتصادياً، وإن أي تطور اقتصادي بالنسبة لها هو أمر صعب للغاية إذا ما استمر الوضع الراهن على حاله، فلا بد من إعادة النظر في علاقاتها مع تركيا في سبيل فتح الحدود معها.

- إن أرمينيا بحاجة ماسة إلى العمل على تعديل وضعها الجيوسياسي وفقاً للظروف وبموازنة القوة الروسية، وضرورة تنشيط علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولعل الحرب الروسية - الجورجية الأخيرة دفعت في هذا الاتجاه بشكل أكبر أكثر من أي وقت آخر^(٦).

وعلى الرغم من أن تركيا كانت إحدى أولى الدول التي بادرت بالاعتراف باستقلال أرمينيا عام ١٩٩١، فإنها لم تستمر في علاقاتها معها، بسبب القضايا العالقة بينهما وفي مقدمتها قضية ناكورنو كارباخ ومسألة "الإبادة الجماعية للأرمن"، والتي قطعت في عام ٢٠٠٩ وتصر تركيا على أن تتخلى أرمينيا عن أي مطالبات لها بالأراضي التركية، فيما تصر أرمينيا



على أن تقوم تركيا بالإقرار بالمذابح الجماعية والإبعاد ضد الأرمن من قبل الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، واعتبارها إبادة جماعية، فضلا عن مطالبة تركيا لأرمينيا بالانسحاب من الأراضي الأذربيجانية التي احتلتها بعد عام ، أما القضية الرابعة فهي الحصار التركي على أرمينيا^(٧).

عليه ظلت العلاقات مقطوعة بسبب هذه القضايا حتى عام عندما كشفت أنقرة عن قيام عدد من دبلوماسيها بإجراء محادثات مع عدد من الدبلوماسيين الأرمنيين، للبحث في إمكانية إيجاد ظروف ملائمة لدفع العلاقات الثنائية بين البلدين، كما التقى عدد من مسؤولي البلدين على هامش اجتماعات دولية مثل قمة الدول المتشاطئة على البحر الأسود عام ، وقد تطور موقف الجانبين باتجاه الانفتاح السياسي في علاقاتهما وخاصة بعد دعوة الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان للرئيس التركي عبدالله غول في حزيران/ يونيو عام لحضور مباراة كرة القدم بين منتخب أرمينيا وتركيا في العاصمة الأرمينية يريفان في إطار التصفيات المؤهلة لكأس العالم وهو ما أطلق على المفاوضات التركية-الأرمنية التي حدثت بعدها بتسمية دبلوماسية "كرة القدم" وقد كان لهذا التطور في العلاقات أثر في قيام وفدين من كلا البلدين بإجراء مباحثات في بيرن في تموز/ يوليو ، و ذكرت صحيفة "حرية التركية" في تموز/ يوليو بأن دبلوماسيين أتراك وآخرين من أرمينيا التقوا سرا في سويسرا في مسعى من قبل الجانبين لتطبيع العلاقات بين البلدين. وقد لبي الرئيس التركي عبدالله غول دعوة الرئيس الأرميني سيرج سركيان - (Serch Sargsyan)، ووصل غول يريفان في ٦ أيلول/ سبتمبر عام ، وكانت الزيارة حدث تاريخي في تاريخ علاقات البلدين، لاسيما وأنها كانت أول زيارة لرئيس تركي لأرمينيا منذ عام .



مثل هذا الانفتاح بداية لدبلوماسية جديدة انتهجها كلا الجانبين في علاقاتهما الثنائية أطلق عليها كما ذكرنا سابقاً تسمية دبلوماسية "كرة القدم" لأنها كانت الأساس في مفاوضات الجانبين التي انطلقت بعد هذه المباراة. وقد صرح عبدالله غول قبيل مغادرته أنقرة متوجهاً نحو أرمينيا قائلاً: "أمل أن تزيل إقامة المباراة بين فريقَي البلدين اليوم العقبات التي تحول دون تواصل الشعبين وتوثيق الروابط بينهما فضلاً عن تعزيز أواصر الصداقة والسلام بين البلدين"، وكانت تركيا قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع أرمينيا وأغلقت حدودها البرية معها منذ عام ٢٠٠٢ في أعقاب احتلال أرمينيا لإقليم ناكورنو كاراباخ الأذربيجاني^(٨).

أجرى عبدالله غول خلال زيارته هذه محادثات مع الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان تناولت إمكانية إعادة العلاقات الأرمينية-التركية، وإنشاء منظمة جديدة تعنى بالأمن والاستقرار في القوقاز، وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان قد دعا إلى إنشاء هذه المنظمة، بهدف تطوير التوترات القائمة في القوقاز والسعي إلى معالجتها عبر آليات جماعية مشتركة^(٩).

لقد كانت زيارة غول إلى أرمينيا كسراً لما في الماضي ليس فقط على صعيد العلاقات التركية-الأرمينية، وإنما أيضاً على مستوى الدبلوماسية التركية التي دأبت في الماضي على العمل البطيء مع الحذر الشديد وترك الفرص تضيق، وعلى ما يبدو أن غول كان ينوي من خلال زيارته تلك العمل من أجل إعادة صياغة شكل العلاقات التركية-الأرمينية، وبدلاً من أن تكون خطوة أولية تجريبية تكون خطوة أولى في سلسلة خطوات، وفي نفس السياق قام علي باباجان - (Ali Babacan) وزير الخارجية التركي بلقاء نظيره الأرميني ادوارد نالبنديان (Edward Nalbandian) - ورغم أن فحوى مباحثات وزيري خارجية البلدين لم تكشف على الملأ، إلا أن العديد من المراقبين السياسيين توقعوا بأنهم ذهبوا في مباحثاتهم أبعد من



مسألة السعي لتطبيع العلاقات لتتضمن كيفية تطبيع العلاقات بين البلدين^(١٠).

يمكن القول إنَّ الحرب الروسية- الجورجية وما ترتب عليها من نتائج ولاسيما دعوة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لإنشاء منظمة "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" كانت الانطلاقة الأولى نحو تطبيع العلاقات التركية- الأرمنية. وشهدت المدة بين أيلول/ سبتمبر وحتى شباط/ فبراير تطور سريع في تطبيع العلاقات التركية- الأرمنية وبلغت مرحلة من التحسن تجاوزت المستوى المتوقع لها، وتوجت هذه التوجهات خلال المؤتمر الخامس والأربعين للأرمن في ميونخ والذي عقد بين - من شباط/ فبراير عندما اصدر رئيسا البلدين توجيهاتهما لوزيري الشؤون الخارجية من اجل التسريع بتطبيع العلاقات بين البلدين. بدأت مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، فالعلاقات بين الجانبين من حيث السياسة الدولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية المرشحة في الوقت نفسه لان تعزز من وجودها ودورها في هذه العلاقات من خلال تأثيراتها على أرمينيا^(١١). لقد كان من نتائج الانفتاح في سياسة تركيا الخارجية تجاه أرمينيا، وبعد محادثات استمرت بين البلدين لأكثر من سنة، أن وقع الجانبان على اتفاق تاريخي في جامعة زيورخ السويسرية في تشرين الأول/ أكتوبر وقد وقع كل من وزير الخارجية التركي احمد داؤد اوغلو (Ahmad - Daud Oglo) والأرمني ادوارد نالبنديان على بروتوكولين لتسوية الخلافات التاريخية بين الدولتين، وقد سجل التوقيع على هذا الاتفاق خطوة كبيرة باتجاه حلحلة مشكلات تركيا مع دول الجوار، وبلا شك كان من المؤمل إن يسهم التوقيع على هذا البروتوكول في تطبيع علاقات البلدين وينمّيها سياسيا واقتصاديا ويعود بالفائدة على كلا البلدين^(١٢).



نصت الاتفاقية على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وعلى فتح الحدود بينهما خلال شهرين من مصادقة برلماني البلدين على الاتفاقية، كما تضمنت تشكيل لجان لدراسة المشكلات والقضايا المشتركة الاقتصادية والسياسية بين البلدين، ومن هذه اللجان تشكيل لجنة مشتركة من مؤرخين أرمن وأتراك وسويسريين البلد الوسيط في الاتفاقية، لدراسة الأحداث التاريخية في عام والخروج بالتوصيات ذات الصلة بشأنها، كما أكدت على الاعتراف المتبادل بالحدود الدولية الحالية بين البلدين كما حددتها اتفاقيات القانون الدولي، واكتسبت هذه الاتفاقية أهمية كبيرة للبلدين لاسيما وأنها كانت الأولى بينهما منذ اتفاقية قارص في تشرين الأول/ أكتوبر والتي وقعها كل من أرمينيا وتركيا وأذربيجان وجورجيا لترسيم الحدود بين دول القوقاز، فضلاً عن ذلك فإن هذه الاتفاقية تطرقت إلى القضايا الأساسية والتي هي محور التوتر في علاقات البلدين، ولم تتجاوزها أو تتركها إلى مراحل لاحقة، كما أنها أسست لمرحلة جديدة في علاقات البلدين تختلف عن المرحلة التي سبقتها^(١٣).

إن البروتوكولين الموقعين بين تركيا وأرمينيا والذين يشكلان أساساً للانفتاح في علاقات البلدين لايرميان إلى حل المشاكل الثنائية القائمة بين البلدين فحسب، بل إنهما يرميان في ذات الوقت إلى حل جميع المشاكل الأخرى، وهذه المشاكل تهم دول المنطقة من قبيل أذربيجان وجورجيا كما تهم الدول التي لها مصالح ونفوذ في المنطقة مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي^(١٤).

لقد كان توقيع هذا الاتفاق نجاحاً للبلدين في تجاوز المرحلة السابقة وحقق لتركيا اعترافاً أرمينياً بالحدود الحالية بين البلدين وتخلت أرمينيا عن مطالباتها بالأراضي التركية، فضلاً عن تغيير الموقف الأرميني بشأن أحداث عام ومن إلزام تركيا بالاعتراف بالمجازر التي قام بها الأتراك ضد



الأرمن على أنها إبادة جماعية إلى القبول بتشكيل لجان مشتركة لدراسة وبحث هذه القضايا والتوصل إلى نتائج بشأنها.

إن إقامة علاقات تعاون بين تركيا وأرمينيا يدفع نحو المزيد من الاستقرار في القوقاز ويخدم مشروع تركيا في إقامة منتدى التعاون والاستقرار في القوقاز الذي اقترحته بعد نشوب الحرب الروسية- الجورجية في صيف عام ، ومثل هذا المنتدى لا يمكن تحقيق نجاحه دون تطبيع العلاقات وتطويرها بين البلدين، فضلاً عن أنه في حالة نجاحه فسوف تكون المنطقة مجال استقرار يكون لتركيا دور مهم فيها بما تمتلكه من مقومات^(١٥).

أما بالنسبة لأرمينيا فقد حققت هذه الاتفاقية لها دعماً في قضية ناكورنو كاراباخ خصوصاً وإن الاتفاقية لم تشير لا من قريب ولا من بعيد إلى هذه القضية، والتي كثيراً ما كانت تركيا تربط دائماً بين فتح الحدود مع أرمينيا وانسحاب القوات الأرمينية من ناكورنو كاراباخ، فضلاً عن فتح الحدود مع تركيا سيتيح لأرمينيا الخروج من ضائقتها الاقتصادية الشديدة، ويفتح لها الباب أمام العالم الخارجي ولاسيما أوروبا عبر تركيا^(١٦).

ورغم الآمال التي بنيت على توقيع هذا الاتفاق التاريخي من قبل الحكومتين التركية والأرمينية، لكنه واجه معارضة من قبل القوميين سواء في تركيا أو في أرمينيا، والعقبة الأكثر صعوبة في تطبيقه كانت بضرورة تمريره ومصادقة برلماني البلدين عليه ليصبح قانوناً نافذاً، فضلاً عن أن فتح الحدود بين البلدين قد لا يتم دون التوصل إلى حل فيما يخص قضية ناكورنو كاراباخ التي تعد العقبة الكأداء في تحقيق أي تقارب بين البلدين^(١٧).

وبالفعل أحدث توقيع الاتفاق ردود فعل معارضة ورافضة له من قبل شرائح مختلفة في كلا الدولتين، والأبرز كان من قبل أذربيجان التي نددت بهذا الاتفاق من خلال بيان أصدرته وزارة الخارجية الأذربيجانية جاء فيه " إن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا قبل انسحاب القوات الأرمينية من المنطقة الأذربيجانية المحتلة يتناقض بشكل مباشر مع مصالح أذربيجان





ويلقي بظلاله على العلاقات الأخوية بين أذربيجان وتركيا المبنية على جذور تاريخية "وحذرت أذربيجان من أن تفتح الحدود التركية الأرمنية قد يتسبب بزعزعة الاستقرار في جنوب القوقاز.

وقد دفع رد الفعل الأذربيجاني رئيس الوزراء التركي إلى زيارة باكو لطمأننة الأذربيجانيين، وقال أمام البرلمان الأذربيجاني: إن تركيا لن تفتح الحدود مع أرمينيا ما لم تنته الأخيرة احتلالها للأراضي الأذربيجانية". ورغم ترحيب اردوغان بهذا الاتفاق ووصفه بأنه خطوة هامة لفتح باب الحوار والتعاون إلا أنه ربط بينه وبين قضية كارباخ وقال: يجب أن تحل لان تركيا ترغب بحل جميع النزاعات وفتح الحدود بين جميع الدول" وربط كذلك الاتفاق بمصادقة البرلمان التركي عليه^(١٨). وأكدت أنقرة من جهتها على انسحاب القوات الأرمنية من الخطوط الأمامية لإقليم ناكورنو كارباخ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان كشرط مسبق للتصديق على اتفاق السلام من قبل البرلمان وهو ما أثار رفضاً شديداً في أرمينيا^(١٩).

وقد دفع الموقف التركي هذا، فضلاً عن ضغط المجتمع الأرميني ونقد المعارضة الأرمينية، وقناعة الحكومة الأرمينية بأن تركيا لا تنوي المصادقة على الاتفاق الموقع بينهما في إطار زمني قريب أو محدد، الحكومة الأرمينية إلى تشديد موقفها من قضيتي "الإبادة الجماعية"، وناكورنو كارباخ^(٢٠)، وهو مادفع البرلمان الأرميني بالتالي إلى تبني قرار تجريد التطبيع مع تركيا في خطوة مثلت انتكاسة لجهود المصالحة بين أرمينيا وتركيا، وأكدت الغالبية الأرمينية أنها سحبَت المداوولات بشأن التطبيع مع تركيا من جدول أعمال البرلمان الأرميني إلى أن تبدي تركيا الاستعداد لمتابعة العملية دون شروط مسبقة. وجاء في بيان صدر عن البرلمان الأرميني إن إعلان الجانب التركي - في إثارة إلى تصريح آردوغان الذي ربط بين المصادقة على الاتفاق وتسوية النزاع بشأن ناكورنو كارباخ - غير مقبول^(٢١).





وأكد الرئيس الأرمني ذلك من خلال تصريح أدلى به أمام الشعب الأرمني بقوله إنَّ أرمينيا لم تتسحب من المسار الذي دخلته من أجل التطبيع مع الجارة تركيا، لكنها قررت حالياً تجميد المصادقة على الاتفاقيات مع أنقرة^(٢٢). وبالرغم من تأكيد الجانبين التركي والأرمني الالتزام بهذا الاتفاق لكنه جمد تفعيله بين البلدين إلى إشعار آخر على أمل أن يتغير موقف احد الجانبان أو كلاهما.

ثالثاً: المواقف الإقليمية والدولية من التطبيع

- موقف أذربيجان

لقد اكتسبت المفاوضات الأرمينية- التركية زخماً كبيراً في إطار جهود السلام المكثفة من قبل تركيا وروسيا في جنوب القوقاز، لذلك فإن تصاعد حجم التوقعات هو على أساس أن التحركات التركية والروسية في المنطقة قد تعمل على تغيير وضعها إلى الأفضل والتخلص من الصراعات والمنافسات بين دول المنطقة. وفي هذا السياق فإن الأذريين لا يعارضون تطبيع العلاقات التركية- الأرمينية وهم في الحقيقة يرحبون بدور تركي في المنطقة، من ناحية أخرى فإن التأييد الأذري لتدخل تركي مبني على افتراض أن تلك العملية لن تستفيد منها أرمينيا لوحدها وإنما قد تساهم في تحقيق السلام الشامل في المنطقة، واعتقدت أذربيجان أن أي تقارب بين تركيا وأرمينيا سوف يستغرق وقتاً طويلاً، وأن تركيا سوف لن تقدم على توقيع أي اتفاق في ظل بقاء القوات الأرمينية في إقليم كاراباخ وقد صرح العديد من المسؤولين الأتراك "بأن تركيا لن تعمل ضد مصالح أذربيجان"، ويأمل الأذريون من أن التقارب التركي- الأرمني قد يؤدي إلى تسوية الصراع على كاراباخ، وأن العلاقات بين تركيا وأرمينيا قد تعمل على تعزيز فرص النجاح على كلا المسارين، لكن التصريحات المتكررة للمسؤولين



الأترك ووسائل الإعلام التركية بشأن المفاوضات مع أرمينيا وعدم إضرارها بأذربيجان عزز من شكوك الأذريين فيما يخص حقيقة المفاوضات ووضعها، خاصة وأن صياغة ما سمي بخارطة الطريق من قبل تركيا وأرمينيا والتي أعلن عنها في نيسان قادت إلى الاعتقاد لدى الأذريين بأن تركيا كانت قد اتخذت قراراً حاسماً بشأن توقيع الاتفاق مع أرمينيا، وقد أدت تلك التطورات إلى المزيد من التدهور في الفهم الأذري وتسبب في إشاعة الإحباط في صفوف الأذريين^(٢٣).

إن الشعور بالإحباط وبشكل واسع فيما بين الشعب الأذري والموقف الرافض لهذا التطبيع دفع رئيس الوزراء التركي إلى زيارة باكو في أيار وجه خلالها خطاباً إلى الشعب الأذري أكد فيه التزام تركيا تجاه القضية الأذرية، وعزم تركيا الوقوف إلى جانب الأذريين إلى أن يتم تحرير أراضي أذربيجان المحتلة، وقد جددت تلك الزيارة آمال الأذريين على المستويين الرسمي والشعبي بموقف تركيا تجاه قضاياهم، وأعقب تلك الزيارة مباحثات بين البلدين^(٢٤).

وقد تقبلت أذربيجان أمر توقيع الاتفاق بين تركيا وأرمينيا على أمل أن يقود إلى تغيير وضع المنطقة بأسرها، وتوقعت أن يصدر عن العاصمة الأرمينية يريفان إشارات للسلام لحسم القضايا العالقة، إلا أنه وبدلاً من ذلك فقد شن المسؤولون الأرمن حملة إعلامية داخلية ودولية باذلين جهودهم لإقناع المجتمع الدولي بأنه ليس للاتفاق الموقع بين أرمينيا وتركيا أي علاقة مع الأراضي الأذرية، وقد فهمت أذربيجان ذلك بأن أرمينيا تسعى ومن خلال هذا التصرف أن تنقل رسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أنه ليس لديها رغبة في ترك الأراضي الأذرية بالطرق السلمية، وأدركت أذربيجان في نهاية المطاف أن أرمينيا لا تريد السلام، الأمر الذي أثار حفيظة الشعبين الأذري والتركي ودفعهما للتحرك سوية ورفع مستوى المعارضة ضد الاتفاق^(٢٥).



وفي قضية فتح الحدود التركية- الأرمنية انطلقت حملة جمع توقيعات تحت عنوان "لنمنع فتح الحدود التركية- الأرمنية" وقرر القائمون عليها وبناء على نتائجها توجيه نداء للحكومة التركية طالبوا فيه عدم فتح الحدود التركية مع أرمينيا. وعلى خلفية القضية نفسها توجه إلى تركيا وفد من منظمات المجتمع المدني الأذربيجاني التقى خلالها بالمسؤولين الأتراك، وحثهم على رفض فكرة فتح الحدود التركية- الأرمنية قبل إنهاء احتلال الأخيرة للأراضي الأذربيجانية.

وقد أشارت إحدى المصادر إلى أن الرئيس الأذربيجاني الهام علييف (Ilham Aliyev)، رفض حضور منتدى "ائتلاف الحضارات" الذي نظّمته الأمم المتحدة في اسطنبول في / / تعبيراً منه عن معارضة دولته لفكرة فتح الحدود التركية- الأرمنية، وحسب ما أشارت إليه بعض وسائل الإعلام فقد اتصل وبالتعاقد كل من الرئيس التركي عبدالله غول ورئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ومن ثم وزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلنتون ٢٠٠٩- (Hilary Clinton) بالرئيس الأذربيجاني لحثه على حضور المنتدى لكنه رفض.

ولتخفيف الأزمة مع أذربيجان سعت الحكومة التركية إلى طمأنة أذربيجان من خلال تصريحات اردوغان فيما بعد بأن تركيا ليست لديها النية بتطبيع العلاقات وفتح الحدود مع أرمينيا قبل استعادة أذربيجان لأراضيها المحتلة من قبل أرمينيا، ويتضح من موقف الحكومة التركية مدى متانة العلاقات التركية- الأذربيجانية وطابعها الاستراتيجي وعمقها التاريخي، والذي تمثل إحدى الأركان الأساسية لاستقرار منطقة جنوب القوقاز^(٢٦).

- موقف روسيا الاتحادية

إن دور روسيا رئيسي بلا شك في منطقة جنوب القوقاز، والتي تؤثر بشكل غير مباشر في مستقبل العلاقات التركية- الأرمنية من خلال دورها



في عملية السلام المتعلقة بقضية ناكورنو كاراباخ والتي كانت العقبة الرئيسية في طريق العلاقات التركية- الأرمنية منذ إغلاق الحدود بين البلدين. لقد دفع قطع العلاقات الدبلوماسية مع تركيا والحرب مع أذربيجان أرمينيا نحو توثيق علاقاتها مع روسيا، فضلاً عن الروابط الدينية والثقافية التي تربط البلدين، فقد أصبحت روسيا هي الحامي بالنسبة لأرمينيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ففي عام تم التوقيع على اتفاقية صداقة وتعاون مشترك بين روسيا وأرمينيا سمح بموجبها أن تتخذ القوات الروسية مواقع لها في أرمينيا، ووفقاً أيضاً للاتفاق في حالة وقوع صدام عسكري فإن كلا الطرفين يساعد أحدهما الآخر للرد بصورة مشتركة على الدولة المعتدية، وقد هيا هذا الاتفاق لروسيا ممارسة نفوذ كبير في أرمينيا ومنطقة جنوب القوقاز، ومن هذا المنطلق أيضاً كانت على تماس غير مباشر بتطبيع العلاقات التركية- الأرمنية، وقضية ناكورنو كاراباخ.

ويرى بعض الباحثين في هذا الشأن الأيام الخمسة بينها أن روسيا وحتى قيام حرب وبين جورجيا، كانت تعمل بالخفاء على إدانة الصراع على ناكورنو كاراباخ بتقديم الدعم إلى الأرمن في كاراباخ حيث استفادت من الناحيتين السياسية والاقتصادية، إلا أنه وبعد الحرب الروسية- الجورجية تغيرت الإستراتيجية الروسية تجاه النزاع التركي- الأرمني، ويعتقد الكثير من المحللين السياسيين إن هناك سببا وراء قيام الرئيس الأرمني بدعوة الرئيس التركي إلى زيارة موسكو، ومن الواضح أنها إشارة إلى تغير السياسة الروسية فيما يتعلق بتطبيع العلاقات التركية- الأرمنية^(٢٧).

وعلى ما يبدو أن الموقف الروسي من محاولات التقارب بين تركيا وأرمينيا كان قلقاً ومتربداً، وقد أكد عدد من المختصين الأمريكيين في الشؤون الإستراتيجية أن تحسن العلاقات بين أنقرة وبريفان لن يساهم فقط في استقرار منطقة القوقاز فحسب، وإنما سيعمل أيضاً على تقليل اعتماد أرمينيا سياسياً واقتصادياً على روسيا وإيران، وبلا شك أن هذا سيكون في مصلحة



الولايات المتحدة، ولا يخدم مصلحة روسيا، لذلك تحرص روسيا على أن تكون المهيمن في المنطقة، وتؤكد على أنه لن يكون بالإمكان حل أية قضية من دون مشاركتها.

وفي أعقاب الحرب الروسية الجورجية أدركت روسيا خطورة موقفها وصورتها في المنطقة لذلك كانت متحمسة لتقديم نفسها بصفقتها وسيطا وراعياً للسلام لا يمكن الاستغناء عنه في منطقة القوقاز، وأرادت موسكو الظهور كصاحب رأي معتدل فيما يخص تطبيع العلاقات التركية-الأرمنية، الأمر الذي سيسهم بحسب رأي موسكو في عزل جورجيا ويضيف مزيداً من الضغوط على عاصمتها تبليسي، في الوقت ذاته أكدت تركيا لموسكو أنها ليس لديها أية نوايا من شأنها تقويض المصالح الروسية أو تحدي نفوذها في منطقة جنوب القوقاز^(٢٨).

بالرغم من ذلك فإن موسكو لانتعول كثيراً على التقارب التركي-الأرمني، فأرمينيا تعد بالنسبة لروسيا حليفها الجيوسياسي والعسكري الرئيسي في القوقاز، لاسيما وأن جندي روسي ينتشرون في أرمينيا، وهم يشكلون موطئ قدم استراتيجي لروسيا من ناحية جورجيا وبين تركيا وإيران، كما أن أرمينيا تعتمد على موسكو بشكل كبير بسبب العزلة التي تعانيها. ومع ذلك فإن العلاقة بين روسيا وأرمينيا ليست خالية من الصعوبات، حيث أن هناك العديد من القضايا التي المهمة التي تختلف عليها المصالح فيما بينها أسعار الغاز الطبيعي الذي تستورده أرمينيا من روسيا، والخلافات بشأن الشركات الصناعية الأرمينية التي استحوذت عليها روسيا، فضلاً عن بعض المبالغ المستحقة لأرمينيا عن القاعدة الروسية في أراضيها، وطبيعة العلاقات بين روسيا وأذربيجان والتي يرى البعض في أرمينيا أنها لا تتسجم مع التصريحات الروسية حول تحالفهم الاستراتيجي مع أرمينيا^(٢٩).



وتنتهج روسيا خطوات متوازنة في القوقاز، فهي تشجع كلا الدولتين تركيا وأرمينيا وكذلك أذربيجان وأرمينيا للتواصل، وتؤكد في الوقت نفسه وبدهاء سياسي على أن القضيتين منفصلتين عن بعضهما، وتبدي دعمها بأن تقوم جميع الأطراف بمواصلة المفاوضات، وتسعى الإستراتيجية الروسية لإبقاء أرمينيا مرتبطة بروسيا في ضوء المصالح المشتركة بينهما، وكذلك تعمل في الوقت نفسه على إقامة العلاقات مع أذربيجان، مع تعزيز التعاون مع تركيا في القضايا الإقليمية وقضايا الطاقة، مع السعي لإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن أي دور في المفاوضات ومحاولات التطبيع للعلاقات التركية- الأرمينية للحد من نفوذها ومصالحها في منطقة القوقاز^(٣٠).

أما فيما يخص الدور الروسي في الاتفاق التركي الأرميني فإنه مما لاشك فيه أن لروسيا دور أساسي في التوصل إليه بحكم دورها ونفوذها في منطقة جنوب القوقاز، وبحكم علاقاتها الإستراتيجية مع أرمينيا وفق الاتفاق الموقع بين الدولتين، لاسيما أن روسيا كانت تمثل الحامي الرئيس لأرمينيا في مواجهة التكتل التركي- الجورجي- الأذربيجاني، ولا يمكن لأرمينيا أن تتخلى عن الدعم الروسي لها ولا عن علاقاتها مع موسكو في ظل العداء التركي التاريخي معها، فاعتماد جورجيا على دولة كبرى وبعيدة عنها جغرافيا كالولايات المتحدة الأمريكية ووقوفها ضد قوة كبرى أخرى كروسيا الاتحادية مجاورة لها أثبت فشلها، وبالتالي فإن أرمينيا غير مستعدة للوقوع بنفس الخطأ الذي وقعت فيه جورجيا وتعمل بعيداً عن روسيا أو ضد مصالحها، وعلى ما يبدو أن الخطوات الأرمينية في هذا الجانب جاءت بالتنسيق مع روسيا الاتحادية^(٣١).

- موقف الولايات المتحدة الأمريكية



فيما يخص موقف الولايات المتحدة الأمريكية فيمكن القول انه وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت باتباع سياسة خارجية فاعلة في المنطقة من أجل ملئ الفراغ الذي نشأ عن تفكك الاتحاد السوفيتي، فقامت بدعم دول المنطقة اقتصادياً وتقنياً حتى أصبحت ذات نفوذ كبير فيها.

وفي هذا السياق أصبحت القرارات التي تتعلق "بالإبادة الجماعية" في الكونغرس الأمريكي مصدر قلق للعلاقات التركية- الأمريكية، لاسيما وأن الرئيس الأمريكي باراك اوباما - (Barak Obama) كان قدم وعوداً خلال حملته الانتخابية بأنه سوف يدعم حملة الأرمن في الشتات بالعمل على الاعتراف بادعائهم فيما يخص "الإبادة الجماعية" في حال تم انتخابه، لكن هناك في الولايات المتحدة من يعارض قرارات الإبادة نظراً لأهمية العلاقات التركية- الأمريكية التي قد تتضرر بشدة بسببها، كما إن إثارة هذه القضية قد يقوض جهود التقارب بين تركيا وأرمينيا. لكن زيارة اوباما إلى أنقرة مباشرة بعد كلمة حلف الناتو في ستراسبيرك تشير بوضوح إلى أهمية تركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشر اوباما خلال كلمته التي ألقاها أمام البرلمان التركي في نيسان إلى مسألة "الإبادة الجماعية"، وهذا يدل على حرصه على علاقات البلدين، وعدم إثارة أية قضية قد تعكر علاقاتهما الثنائية، وكانت كلمته على جانب كبير من الأهمية فيما يخص العلاقات التركية- الأمريكية، أو العلاقات التركية- الأرمنية. وقد صرح اوباما إبان زيارته إلى أنقرة بأنه لا يرغب بالتدخل في مفاوضات تتصف بالهشاشة فيما بين الأتراك والأرمن وطالب كلا الجانبين بضرورة تطبيع العلاقات التركية- الأرمنية^(٣٢).

وفيما يخص الاتفاق الذي وقعته تركيا وأرمينيا في / / فمن المؤكد أن واشنطن مارست بعض الضغوط على كلا الدولتين، وقامت بدور المساعد للتوصل لهذا الاتفاق، لاسيما وأن للولايات المتحدة مصلحة فيه، من خلال إخراج أرمينيا ولو جزئياً من التبعية الروسية، وبذلك تضمن



الولايات المتحدة في المستقبل توفير ممرات آمنة لنقل النفط والغاز الطبيعي عبر الأراضي الأرمنية، بعد الهجوم الذي تعرضت له جورجيا من قبل روسيا في آب وتعرض أنبوب نقل باكو - تبليسي - جيهان للخطر ولتهديد مباشر، كما ان استمالة أرمينيا إلى تركيا من وجهة نظر الأمريكيان تضعف علاقات أرمينيا بإيران التي تعد المنفذ الجنوبي الرئيسي لأرمينيا، وهذا يتوافق مع سياسة الولايات المتحدة التي تسعى لتشديد العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي^(٣٣).

- موقف الاتحاد الأوروبي

لم تكن طموحات دول الاتحاد الأوروبي اقل من تلك التي لدى الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص النفوذ والمصالح في منطقة القوقاز، لكن غياب السياسات الخارجية بعيدة الأمد على مستوى الاتحاد الأوروبي كان قد أعاق نجاح عدد من مشاريعه في جنوب القوقاز، والسياسة التي اتبعتها الاتحاد في منطقة جنوب القوقاز تركزت حول الجوانب الاقتصادية والتقنية، الأمر الذي قوض فاعلية الاتحاد في الجوانب السياسية والعسكرية. في الوقت ذاته كانت مواقف الاتحاد الأوروبي من قضية تطبيع العلاقات التركية - الأرمنية ايجابية دائماً، وكان يرغب بقرار من الدولتين يحسم الصراع على كارباخ ويسهم في تطبيع العلاقات التركية - الأرمنية، لذلك أيدت دول الاتحاد الأوروبي جهود تطبيع العلاقات التركية - الأرمنية ودعمتها، ورحبت بتوقيع الدولتين على اتفاق تطبيع العلاقات بينهما في تشرين الأول/ سبتمبر عام ٢٠٢٠. إلا انه وعلى الرغم من ذلك لجأ الاتحاد وبفاعلية إلى استغلال الصعوبات التي كانت تقف أمام تطبيع العلاقات التركية - الأرمنية كورقة مساومة في علاقات الاتحاد بكل من تركيا وأرمينيا. فكانت "الإبادة الجماعية" و"غلق الحدود بين تركيا وأرمينيا قضايا لعبت دوراً في توجيه مسار علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن



التقارير السنوية للجان الأوروبية والتي تقوم على تقييم مسار مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والإصلاحات التي تجريها تركيا، كانت تؤكد و تشدد دائما على إقامة علاقات حسن الجوار، وأهمية فتح الحدود مع أرمينيا دون تأخير، بالإضافة إلى أن بعضا من قادة دول الاتحاد الأوروبي ومنهم الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي - (Nicolas Sarkozy) قد صرح وفي أكثر من مناسبة من انه من غير الممكن دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من دون ان تعترف "بالإبادة الجماعية"، وان تفتح الحدود مع أرمينيا^(٣٤).

الخاتمة

شهد عام توقيع اتفاق تطبيع العلاقات التركية- الأرمنية، والذي عدّ في حينه حدث وانجاز تاريخي على مستوى العلاقات التركية- الأرمنية التي كانت قد قطعت منذ عام ، فضلاً عن العداء التاريخي بين الجانبين منذ الحرب العالمية الأولى. وقد أسهمت السياسة التي اتبعتها تركيا ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية واعتمادها مبدأ تصفير المشكلات، في الانفتاح الذي شهدته العلاقات التركية- الأرمنية، ورغم أن هذا الاتفاق الذي وقعه الجانبان في شهر تشرين الأول/ أكتوبر قد واجه بعض المعوقات والاعتراضات من قبل بعض الأطراف في كلا الدولتين وقاد في نهاية المطاف إلى رفض برلماني الدولتين المصادقة على هذا الاتفاق في حينها، لكنه أسهم في إحداث بعض التقارب بين البلدين لاسيما بعد الزيارات واللقاءات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، وفتح قنوات جديدة في علاقات





البلدين بعد ماكانت مقفلة لسنوات عديدة، وقد تسهم هذه التطورات ورغم رفض برلماني البلدين التوقيع على اتفاق التطبيع بين البلدين، ومعارضته من قبل بعض الأطراف، في تحقيق انفراج في علاقات الدولتين في المدى المنظور.

وانطلاقاً من الأهمية التي حظيت بها مسألة تطبيع العلاقات التركية-الأرمنية، وانعكاساتها الإقليمية والدولية لما لها من آثار على عدد من دول المنطقة ومصالح دول أخرى، فكان لابد من أن تبدي بعض الدول ولاسيما التي تتأثر مصالحها بهذا التطبيع موقفاً منه.

الاجتياح الروسي لأرمينيا الجنوبية في آب/ أغسطس ، ومحاولة الظهور بمظهر الراعية للسلام في منطقة جنوب القوقاز وان روسيا لازالت فيها وإبراز الدور الروسي فيها، مع الحفاظ على المصالح الروسية في أرمينيا وبالشكل الذي لا تتضرر فيه تلك المصالح مع تطبيع العلاقات التركية-الأرمنية.

وعليه وقت أذربيجان وبحكم علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا ومشاكلها مع أرمينيا فيما يخص قضية ناكورنو كاراباخ ضد تطبيع العلاقات التركية-الأرمنية مالم يتضمن هذا الاتفاق حسم مسألة ناكورنو كاراباخ، وضرورة الانسحاب الأرميني منها، بل وهددت بإعادة النظر في علاقاتها مع تركيا إذا ما وقعت تركيا على هذا الاتفاق دون حسم قضية انسحاب أرمينيا من أراضي أذربيجان المحتلة، كما أظهرت روسيا الاتحادية موقفاً مؤيداً لهذا التطبيع في محاولة منها لتخفيف وطأة أما فيما يخص الموقف الأمريكي فقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية مساعي وجهود كلا الطرفين في تحقيق التقارب بينهما بل ومارست بعض الضغوط على الدولتين لتوقيع الاتفاق بين الدولتين، في محاولة منها للحفاظ على نفوذها ومصالحها في المنطقة وتوسيعها، ولعل كذلك من خلال تنفيذ هذا الاتفاق على إخراج أرمينيا من دائرة التأثير والهيمنة الروسية.



أما الاتحاد الأوربي فلم يختلف موقفه عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية/ وساهم في حث كلا الجانبين على إجراء المحادثات واستضاف حفل التوقيع على اتفاق أو بروتوكول تطبيع العلاقات التركية- الأرمنية والذي شهدته جامعة زيورخ السويسرية، بل إن عدد من المسؤولين الأوربيين ربطوا بين مسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي وقضية تطبيع علاقات تركيا مع أرمينيا وإنهاء العداء التاريخي بين البلدين.

خارطة جمهوريات وأقاليم منطقة القوقاز





الخارطة متاحة على الموقع

<http://www.ochaalor.com/up/uploads/images/ochaalor-fae.jpg>

Turkish - Armenian Relations Normalization **"A Study In the Regional and International Attitudes"**

*By: Dr. Mohammad Abdul - Rahman Younis Al - Obeidy ,
Regional Studies Center , Historical and Cultural Studies Dept, Mosul
University*

Abstract

The Turkish- Armenian relations have witnessed, since ٢٠٠٨, a remarkable political openness after Turkey being adopted the principle of "Zero- problems" with neighboring states within its foreign policy. The two parties have concluded an agreement on October ١٥, ٢٠٠٩ according which the existing problems between the two states have been solved; also it permitted to resume political and economic





relations; but both parliaments and the public opinion in these states rejected the agreement; due to that, the agreement has been frozen at that time. The efforts to normalize relations between both states have gained support of some states and reservation from other states ; and that is the theme of the study.

الهوامش والمصادر

() محمد نورالدين، ((السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات)) في علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، (مركز الجزيرة للدراسات - الدوحة -)، ص .

() احمد داؤود اوغلو: العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (مركز الجزيرة للدراسات - الدوحة -)، ص ص - .

((Towards a Turkish - Armenian - Rapprochement)) Aybars Gorgulu (٣)

Insight Turkey (Ankar) vol ١١. No ٢. ٢٠٠٩. p ٢٣.

* كلمة ناكورنو بالروسية تعني جبال أو مرتفعات أما كلمة (كارباخ) فتعني الحديقة السوداء، ويمكن تسمية هذا الإقليم من خلال هذه الترجمة إلى (جبال الحديقة السوداء)، ويقع إقليم كارباخ في الجنوب الشرقي من سلسلة جبال القفقاس وتبلغ مساحته كم^٢، وعاصمة الإقليم ستابانا كيرت)، ويضم قوميات مختلفة أذربيجانية وأرمينية وغيرها، ويتمتع الإقليم بالحكم الذاتي منذ عام ، ويعود الإقليم إلى أذربيجان التي تحيط أراضيها بهذا الإقليم من كل الجهات، وبصر الأرمن على أن هذا الإقليم تاريخياً يتبع أرمينيا وكان جزءاً منها لذلك يرى الأرمن انه من الضروري



إعادته إلى أرمينيا بالرغم من عدم اتصاله جغرافيا بها. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الجبار عبد مصطفى النعمي وآخرون، جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية، (مركز الدراسات التركية- جامعة الموصل -)؛ محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، واثق محمد براك السعدون، دراسات في تاريخ القوقاز المعاصر، (دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل،) .

** اقتنحت القوات الجورجية إقليم أوسيتيا الجنوبية في ٨ آب/ أغسطس ، بعد أن اصدر الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي أمره للقوات الجورجية بذلك، وكانت جورجيا تهدف من هذه العملية العسكرية إعادة السيطرة الكاملة لها على هذا الإقليم، معتمدة على عنصر المفاجأة والمباغطة وفرض الأمر الواقع بالسيطرة الكاملة للقوات الجورجية على الإقليم، وإبعاد احتمالية التدخل السريع من أي جهة أخرى، لكن الرد الروسي جاء سريعا، من خلال قيام القوات الروسية بالهجوم على القوات الجورجية في الإقليم وإجبارها على الانسحاب والعودة إلى أراضيها، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل فتحت جبهة جديدة في إقليم ابخازيا المتمرد أيضا على جورجيا، وأصبح نظام ساكاشفيلي نفسه مهددا، وفي خضم هذه التطورات المتسارعة، أعلنت أوسيتيا الجنوبية استقلالها وانفصالها عن جورجيا في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨، واعترفت روسيا مباشرة بعدها بهذا الاستقلال ودعمته. واثق محمد براك، ((التوجهات الانفصالية المعاصرة في القوقاز: أوسيتيا الجنوبية، ابخازيا، ناكورنوقره باخ))، بحث مقبول للنشر في مجلة آداب الرفادين (جامعة الموصل)، ص .

() Igor Torbakov, ((Russia and Turkish-Armenian normalization: competing Interests in the South Caucasus)), Insight Turkey, vol ١٢, no ٢, ٢٠١٠, p. ٣٤.

(٥) Gorgulu , op. cit. p. ٢٤

(٦) Torbakov , op. cit. p. ٣٤

(٧) Michael A. Reynolds , ((Turkeys Troubles in the Caucasus)), Insight Turkey , vol ١٠ , no ٤, ٢٠٠٨, P. ١٩.

(٨) غل يمارس دبلوماسية كرة القدم مع أرمينيا في أول زيارة لرئيس تركي لها، صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، العدد ، ٧ / ٩ / ٢٠٠٨ .

(٩) عبدالجليل زيد المرهون، أذربيجان وقضية الحدود التركية- الأرمنية، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على موقع صحيفة الرياض الالكتروني: [www. Alriyad.com](http://www.Alriyad.com)



(١٠) Reynolds , OP. cit , p. ٢١

(١١) محرّم أكشي ((آسيا الوسطى والقوقاز تامين لجسور الطاقة))، في باكير وآخرون، المصدر السابق، ص ٤

Serge Minasyan, ((prospects for Normalization between Armenia and Turkey: Aview from Yerevan)), insight Turkey, vol ١٢, no ٢, ٢٠١٠, p ٢٢.

(١٢) Ufuk Ulutas, ((Turkish Foreign policy in ٢٠٠٩ A year Of pro-activity)), Insight Turkey , vol ١٢ , no ١, ٢٠١٠, P. ٤

(١٣) محمد نورالدين: الاتفاق التركي- الأرمني الدوافع والتوقعات مقال منشور على موقع الجزيرة [www. Aljazeera. Com](http://www.Aljazeera.Com)

(١٤) رمضان غوزون، مساعي تركيا في البحث عن السلام والاستقرار في القوقاز، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

www.trt.net

(١٥) محمد نورالدين: الاتفاق التركي- الأرمني، المصدر السابق.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) ulutas Op. Cit, p ٥; Minasyan, Op. Cit, pp ٢٧ - ٢٨.

(١٨) اردوغان التطبيع مع تركيا مرتبط بقضية بكارباخ، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع: www.bbc.co.uk/ arabic. Com

(١٩) أرمينيا تجمد التطبيع مع تركيا، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على موقع الجزيرة:

www.ALjazeera.net

(٢٠) Minasya , Op. Cit ,p ٢٨.

(٢١) الغالبية البرلمانية الأرمنية تعلن تجميد التطبيع مع تركيا، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

www. France ٢٤.com/ar/٢٠١٠٠٤٢٢-armenia-coalition-halts-ratification-turkey-deal-reconciliation-normalization

(٢٢) أرمينيا تجمد التطبيع مع تركيا، المصدر السابق.

(٢٣) Elhan Mehtiyev, ((Turkish- Armenian Protocols An Azerbaijani Perspective, Insight Turkey, vol ١٢, no ٢, ٢٠١٠, P. ٤١ - ٤٢.

(٢٤) Ibid,p, ٤٢.

(٢٥) Ibid,p. ٤٣.



(٢٥) عبدالجليل زيد المرهون، المصدر السابق.

(٢٧) Michael A. Reynolds, Op.Cit, p ٢٥ - ٢٦

(٢٨) Igor Torbakov, Op.Cit, p ٣٦.

(٢٩) Ibid, p ٣٦.

(٣٠) Ibid, p ٣٦.

(٣١) محمد نورالدين، المصدر السابق.

(٣٢) Aybars Gorgulu , Op.Cit, p ٢٦ - ٢٧.

(٣٣) محمد نورالدين، المصدر السابق.

(٣٤) Aybars Gorgulu , Op.Cit, p ٢٧.